

الفصل الثامن

الصناعة ببلاد العرب في عهد آل عثمان

١ — الصناعات في دنيا العرب على وجه عام :

انتهى ابن خلدون من وضع مقدمته المعروفة في سنة (٥٧٧٩هـ = ١٣٧٧م) وذلك في أواخر أيام دولة بني حفص في تونس ، وأوائل العصر العثماني زمن حكم السلطان مراد الأول . وقد تطرق فيها إلى الكلام عن الصنائع ، فجاء كلامه بمثابة وصف لحالة الصناعة في بلاد العرب كافة خلال زمانه .

وتحت عنوان : « إن رسوخ الصنائع في الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة وطول أمدها » ، سرد ابن خلدون فلسفته العمرانية ، وقال : « ولهذا نجد في الأمصار التي كانت استبحرت في الحضارة ، لما تراجع عمرانها وتناقص بقيت فيها آثار من هذه الصنائع ، ليست في غيرها من الأمصار المستحدثة العمران وإن بلغت مبالغها في الوفور والكثرة . وما ذاك إلا لأن أحوال تلك القديمة العمران مستحكمة راسخة ، بطول الأحقاب ، وتداول الأحوال وتكررها ، وهذه لم تبلغ الغاية بعد . وهذا كالحال في الأندلس لهذا العهد « دولة بني الأحمر » ، فإننا نجد فيها رسوم الصنائع قائمة ، وأحوالها مستحكمة راسخة في جميع ما تدعو إليه عوائد أمصارها ، كالمباني والطبخ ، وأصناف الغناء واللهو ، من الآلات والأوتار والرقص ، وتنضيد الفرش في القصور ، وحسن الترتيب والأوضاع في البناء ، وصوغ الآنية من المعادن والخزف ، وجمع المواعين ، وإقامة الولائم والأعراس وسائر الصنائع التي يدعو إليها الترف وعوائده ، فنجدهم أقوم عليها ، وأبصر بها ، ونجد صنائعها مستحكمة لديهم . فهم على حصة موفورة من ذلك ، وحظ متميز بين جميع الأمصار ، وإن كان عمرانها قد تناقص ، والكثير منه لا يساوي عمران غيرها من بلاد العدو « المغرب » ، وما ذاك إلا لما قدمناه من رسوخ الحضارة فيهم ، برسوخ الدولة الأموية وما قبلها من دولة القوط ، وما بعدها من دولة

الطوائف ، إلى هلم جرا . فبلغت الحضارة فيها مبالغاً لم تبلغه في قطر ، إلا ما ينقل عن العراق والشام ومصر أيضاً ، لطول آماد الدول فيها ، فاستحكمت فيها الصنائع ، وكلت جميع أصنافها على الاستجادة والتعميق ، وبقيت صيغتها ثابتة في ذلك العمران لا تفارقه ، إلى أن ينتقض بالكلية حال الصنيع إذا رسخ في الثوب . وكذا أيضاً حال تونس فيما حصل فيها بالحضارة من الدول الصنهاجية « المرابطين » والموحدين من بعدهم ، وما استكمل لها في ذلك من الصنائع في سائر الأحوال ، وإن كان ذلك دون الأندلس ... وكذا نجد بالقيروان ومراكش وقلعة ابن حماد « الجزائر » أثراً باقياً من ذلك ، وإن كانت هذه كلها اليوم خراباً أو في حكم الخراب ^(١) .

هكذا وصف ابن خلدون حال الصناعة في عصره بالأمصار العربية ، المغربية والمشرقية ، وأشار إلى نصيب كل قطر منها . ويدل كلامه على أنها كانت لا تزال قائمة بقوة الاستمرار ، على درجة موفورة ومرتفعة . وجاء التاريخ مؤيداً قوله ، وذلك بما كان يفعله مكنتسحو الأمصار العربية من الأعاجم الصنائع منها إلى قواعد مما لكهم ، رغبة في اقتباس فنون العرب وصناعاتهم . وآخر من فعل ذلك السلطان ياوز سليم ؛ فقد ساق من بغداد إلى إستانبول أربعين ألفاً من أمهر الصنائع « على رواية محمد فريد بك في كتابه الدولة العلية » ، وحمل إليها أيضاً من دمشق كل صاحب صنعة « على قول محمد كرد علي في خطط الشام » . فضلاً عن إقبال كثير من الممالك الشرقية على قواعد بلاد العرب ، لاقتباس بعض صناعاتها وفنونها ، وفي جملة هؤلاء معلون جاءوا دمشق من إستانبول ، وتعلموا فيها صنعة القماشاني .

غير أن انهيار العمران العربي ظهر على أتمه خلال العهد العثماني ، حيث فقد العرب من جراء ضياع عمرانهم ، صناعاتهم النفيسة ، وفنونهم الجميلة .

ولا بدع ؛ فالصناعات مازالت تنحط إلى مستوى حالة البلاد الاجتماعية ، ولا يبقى منها إلا ما كان في حكم الضروري .

ب — الصناعة في مصر :

استحكمت الصناعات على اختلافها في مصر ، لطول آماة الدول فيها ، ولرسوخ العمران في واديه . ولذلك رأينا ابن خلدون الذي عاصر عهد الفتوحات العثمانية ، كثيرا ما ينوه بعمرانها وصناعاتها ، بمناسبة عرضه أحوال الشمال الأفريقي ، وفي جملة ذلك قوله : « كما بلغنا عن أهل مصر أن فيهم من يعلم الطيور العجم والحر الإنسية ، ويتخيل أشياء من العجائب ، بإيهاهم قلب الأعيان ، وتعليم الحداء والرقص والمشى على الخيوط في الهواء ، ورفع الأثقال من الحيوان والحجارة ، وغير ذلك من الصنائع التي لا توجد عندنا بالمغرب ، لأن عمران أمصاره لم يبلغ عمران مصر والقاهرة ^(١) » .

ثم استغنت مصر بوفرة مواردها الطبيعية الزراعية ، عن العناية بالصنائع في صدر العهد العثماني ، وخصوصا أن صادراتها كانت وقتئذ تزيد على الواردات إليها ، حتى إذا حاق بها ما حاق من أيام سود ، في الأجيال التي استبد فيها الإنكشارية والمماليك البكوات ، جفت خيراتها ، وذبل عمرانها ، وهاجر سكانها ، فانتقصت من جراء ذلك الصنائع ، ولم يبق من معالمها إلا ما كان في حكم الضروري . وقد زارها الفيلسوف الفرنسي فولني Volney في أواخر القرن الثامن عشر ، ووصف تأخرها بقوله : « الجهل عام في هذه البلاد ، أسوة بكل بلاد تركية ، وهويتناول كل الطبقات ، ويتجلى في كل العناصر ، سواء أكانت أدبية أم اجتماعية ، وفي الفنون الجميلة ، بل حتى الصنائع اليدوية فيها ، فإنها على أبسط أحوالها ؛ ويندر أن تجد في القاهرة من يصلح الساعة ، وإذا وجد فهو إفرنجي حتما . أما الصناعة فأصحابها في مصر أكثر عددا مما في أزميز وحلب ، لكنهم جهلاء . وإنما يتقن المصريون

(١) ابن خلدون : المقدمة طبع بلاق سنة ١٢٧٤ هـ ص ١٩٦

المنسوجات الحريرية وإن كانت أقل إتقاناً من صنع أوربة ، وأعلى ثمناً .
« هذا ، وشامت الحملة الفرنسية أن تنهض بواى النيل ، ووضعت لذلك
المشروعات ، ولكن الأحوال السياسية جعلت مشروعاتها حبراً على ورق » .

غير أن محمد على الكبير وأسرته العلوية التى قامت فى مصر عقب هذه
الحملة استفادت من تلك المشروعات ، فكانت نهضة عامة فى أيامها ، شملت فى الجملة
الناحية الصناعية مباشرة ، كما أفادتها بالواسطة ، من جراء توافر الثروة ، وازدهار
العمران ، ولكنها كانت فى بداية الأمر راجعة إلى الصناعات اليدوية .

ويستفاد من كتاب كلوت بك الفرنسى الذى ألفه عن مصر سنة ١٨٤٠ م ،
أنه كان فيها وقتئذ خمسة عشر مركزاً لصناعة الغزل والنسيج ، تنتج مليونى
قطعة نسيج ، وأن المحلة الكبرى التى هى أكبر مركز صناعى فى أيامنا ، كانت
كذلك مركزاً كبيراً من هذه المراكز المرموقة .

ويروى طلعت حرب باشا أن الخديو إسماعيل اشترك فى المعرض
الفرنسى ، الذى أقيم فى باريس سنة ١٨٦٧ م ، وكان مما وقع عليه الاختيار
عرض منسوجات من المحلة الكبرى ، حريرية وقطنية حازت الإعجاب .

على أن النهضة العامة التى ظهرت منذ بدء الدولة المحمدية العلوية ، وأفضت
إلى نشاط ظاهر فى النواحي الاقتصادية على اختلافها ، وفى جملتها الصنائع ،
جاءت حافزاً لهذه الدولة لأن تستعين بالقوى الميكانيكية ، قصد تجهيز
الاجناد ، فأقامت دوراً لإنشاء البواخر ، وللأسلحة البيضاء والنارية ، كما أنها
أقامت معامل الجوخ والدباغة والسكر وغيرها .

هذا إلى أن ازدهار العمران ، ووفرة الغلال الزراعية ، حملاً من جهة
أخرى أصحاب الأموال من مصريين وأجانب ، على إنشاء كثير من المعامل
المختصة بالصناعة الزراعية ، فقامت معامل السكر ، ومحالج القطن ، ودور
تبييض الأرز ، فضلاً عن معامل الألبان والأجبان وترويق البيض .

ولكن الاحتلال البريطاني سجل مع الأسف بعض التأخر في المراكز الصناعية ، وهو كما أغلق أبواب معامل الحكومة التي كانت أعددتها لتجهيز الأجناد ، فتحت صدر البلاد المصرية للمصنوعات الأوربية على اختلافها ، فتدفقت هذه المصنوعات من ثم على وادى النيل ، حتى غمرته ، وكان من مضية ذلك شيوع فتور في همم المالين ، وتنافس عن متابعة نشاطهم ، من أجل إقامة المعامل والشركات الوطنية ، وخصوصا أن حكومة مصر ما كان بوسعها بأية طريقة من الطرق حماية مصنوعات من مزاحمة البضائع الأجنبية . كما كان من مضية ذلك أيضا أن الواردات من السلع إلى مصر أخذت تفيض فيضانا أصبح خطرا على صادراتها سنة بعد سنة . ولهذا الأسباب كانت مصر في أواخر العهد العثماني إنما تعتمد على الفلاحة لحسب ، ولا سيما زراعة القطن . وكانت تقع في أزمة مالية حادة كلما أصاب القطن أذى أو سقطت أثمانه ، لأنه لم يكن لديها من الموارد الصناعية ما يسد الفراغ ، ويقم التوازن . غير أن الحرب العالمية الأولى وما رافقها من وقف ورود السلع الأجنبية ، كانا حافزين لسكان مصر على إحياء الصناعات اليدوية المختلفة ، وعلى إنشاء بعض المعامل الميكانيكية الخفيفة ، فكان هذا النشاط الصناعي باكورة تلك النهضة الاقتصادية التي شاهدها منذ سنة ١٩٢٠ ، على أثر قيام بنك مصر ومشروعاته الاقتصادية المتنوعة .

ح — الصناعة في السودان :

كانت البداوة في السودان خلال عهد آل عثمان تسيطر بألوانها البدائية على كل نواحي حياة الشعب العامة ، فيعيش السودانيون عيشة القبائل والعشائر ، من أهل الحضر أو من أهل الوب .

ثم دخل السودان في حكم مصر ، واستأثرت به دولة الاحتلال ، وكان من نتيجة ذلك أن كبرت فيه بعض المدن ، وقامت بعض المشروعات العمرانية ،

ولكن السودانيين ظلوا في وطنهم غرباء عن كل ذلك ، تحتفظ كثرتهم الغالبة بحياتهم البدائية .

هذا ، إلى أن بريطانيا العظمى التي كانت تتوخى أن تجعل من السودان مستعمرة تستثمرها ، ما كانت لتشجع قيام سياسة اقتصادية من شأنها أن تجعل تلك البلاد في غنى عنها ، فكانت تغمر أسواق المدن السودانية بالسلع الإنكليزية ، وهذا ما حمل مؤتمر الخريجين العام في السودان على أن يعرض بالذاكرة التي رفعها لدولة الحكم الثنائي قبل سنين ، بإخفاق الحكومة في خلق نهضة صناعية .

ويطيب لنا أن نقتبس هنا من مذكرة أصدرتها سنة ١٩٤٥ هيئة بريطانية اسمها « في داخل الأمبراطورية » العبارات المتعلقة بموقف حكومة السودان حيال الصناعة ، قالت : « ومع أن الحكومة قد أقامت محالج للقطن في الجزيرة ، إلا أنها عارضت بشدة في أن ينشئ التجار والوسطاء السودانيون معامل لغزل القطن ونسجه » .

« وبجانب ورش السكك الحديدية الكبيرة بعطبرة لا يوجد في السودان من الصناعات إلا التافه القليل » .

ثم تسهب المذكرة في تبيان احتكار الحكومة لهذه السكك وغيرها من أدوات النقل البحرية وسواها .

وإن مذكرة كهذه ، وإن صدرت في العهد القريب ، ولا علاقة لها بالزمن الذي نؤرخه ، تشمل من باب أولى ما قبلها ؛ وهي إذ تشير إلى تأخر الصنائع في السودان ، تضع في نفس الوقت التبعة على الحكومة في هذا الانحطاط .

و — الصناعة في بلاد الشام :

كانت دمشق وحلب إبان الحملات الصليبية حافلتين بالأنوال ، ومثلهما طرابلس التي وجد فيها الصليبيون حينما فتحوها أربعة آلاف نول . ويظهر

أن ابن جبير الرحالة في القرن الثاني عشر الميلادي أخذ بجمال مدينة دمشق ،
وأعجب بوفرة الحركة فيها ، إذ وصفها بقوله : « إنها أكثر مدن الأرض
سكانا » .

ثم احتفظت بلاد الشام بشيء كثير من رونقها الصناعي أيام المماليك ،
ولا سيما دمشق ؛ ولقد وصفها ابن تغرى بردى ، من أهل القرن
الرابع عشر الميلادي بأنها أجمل وأغنى مدينة في العالم .
وقد اشتهرت بحياكة الحرير الموشى ، وعرف باسمها « دامسكو » ،
كما اشتهرت بعمل القواطع لاسيما المرصعة منها . ولما وصف بريك دافن
Priss davennes أسلحة طومان باي أحد مماليك مصر في سنة ٩١٧ م ، قال
نفا من ترصيع دمشق .

وفضلا عن ذلك عرفت دمشق بصناعات القاشاني والفسيفساء
والترصيع على المعادن والخشب ، وهو المعروف بالتطعيم والمصرى ؛
كما عرفت بأنواع الدهان والنقش ، وكان لبعض المدن الأخرى مشاركة
لها في هذه الشهرة ، وفي مقدمتها حلب وحمص وطرابلس في النسيج ؛
وحلب وطرابلس والقدس ونابلي في الصابون ؛ ولا تزال آثار صنائع الشام
الفنية ماثلة للأنظار حتى الآن في المساجد والقاعات التي شيدت ما بين
القرنين الرابع عشر والسابع عشر .

غير أن دمشق وسائر بلاد الشام الداخلية منيت بعد نكبة هلاكو ،
بكارثة أخرى من نوعها ، ألا وهي حملة تيمورلنك ؛ وكان تيمور
(١٣٣٦ - ١٤١٥ م) قد طلب من سلطان مصر الخضوع ، فامتنع وزحف
للقائه ، ولكنه لم يلبث أن باء بالخيبة عند حلب ، وظلت جيوش تيمور
تقتنى أثره ، حتى إذا فتحت أبواب دمشق لتيمورلنك أظهر النشيع لآل البيت ،
وأوقع على أهلها جريرة كونهم أعانوا بني أمية ، وأحرق المدينة عقابا لهم ،
ونقل تيمور أهم صناعاتها إلى عاصمته سمرقند .

من جراء هذه الكارثة عفت آثار الصنائع النفيسة في دمشق ، إلى حد أن أحد السائحين الألمان زارها بعد حملة تيمور ، وأراد شراء بعض الأنسجة الحريرية منها ، فأجيب : « إننا نحن نأتي بالديباچ من بلاد البنادقة وغيرها ، ذلك لأن تيمورلنك نفي كل معالي هذه البلدة والقائمين على صناعاتها » .

غير أن حلب وبعض ثغور الساحل احتفظت بقسم من هذه الصنائع ، ولا سيما السكر والصابون والزجاج والحصر ، وظلت منطقة الخليل تصدر مصنوعات الزجاجية ، وخصوصا الأساور ، إلى الآستانة والحبشة والسودان ، حيث كانت تستبدل بها الذهب وغيره ، كما ظلت حلب مشهورة بالديباچ ، تصدره إلى أوربة بطريق الآستانة .

وكان دخول بلاد الشام في حوزة العثمانيين في أوائل القرن السادس عشر ، مثارا لنشاط اقتصادي في حلب قليل النظر ، ذلك لأنه فضلا عن مكاتها التجارية التي بينها ، فإن صناعاتها أصبحت من ثم ركنا من أركان تجارتها . فكانت تصدر وقتئذ من الصابون إلى أوربة ما يساوي مليوناً ونصف مليون من الفرنكات ، ومن الأنسجة الحريرية ما لا تقل قيمتها عن هذا المبلغ .

غير أن عهد الانحطاط العثماني بما تخلله من فوضى الأحكام والفتن ، أفضى في جملة ما أفضى إليه ، إلى ضياع الصنائع النفيسة في ديار الشام تبعا لضياع العمران . وكانت صناعة الفسيفساء قد أهملت منذ أوائل القرن الثالث عشر وامت ، فلاحقت بها صناعة القاشاني وفن التطعيم والدهان الشرقي والنقش وسائر صناعات الحدادة والنجارة الفنية القديمة .

أما النسيج فكان قد بعث بعثا جديدا بعد كارثة تيمورلنك ، واستمر يحتفظ بشيء من الازدهار في أواسط القرن التاسع عشر . وآية ذلك أن السائح شوبرت Schubert P. 295 الذي زار دمشق سنة ١٨٥٠ أطرى مهارة أهلها في الصنائع وذوقهم ، ونوه بحبهم للتنظيم ، ذاكر أن عدد عمال

الأنوال كان يزيد على أربعة آلاف شخص ؛ على أن الصنائع السورية وخصوصا ما كان منها فى مستوى الضروريات ، لم تلبث أن فوجئت وقتئذ بعامل جديد كاد يودى بها ، وأعنى بذلك الانقلاب الذى حدث عقب افتتاح ترعة السويس ١٨٦٩ فى أحوال النقل البحرى . ذلك أن إقبال البواخر من ثم على المرافئ السورية ، مع ما رافقه من امتداد الخطوط الحديدية فى كافة أوربة ، ومن سقوط أجور النقل ، كل ذلك ساعد الصناعات الأوربية على اكتساح الشرق ، وإذا بالصناعات المحلية تذهب تدريجيا حيال هذا التيار الجارف الجديد ؛ وآية ذلك أن بوجو Bogueau أحصى سنة ١٨٨٩ مختلف المهن والحرف والصنائع فى سورية ، فلم يتجاوز عددها ١٣٩٥ ؛ على حين أن عددها سنة ١٨٥٢ كان يناهز ١٩٦٦ ؛ كما أحصى العمال سنة ١٨٨٩ فبلغوا : ٨.٠٠٠ ، وكان عددهم سنة ١٨٥١ نحو ٣٥.٠٠٠ عامل .

غير أن هذا التيار الجارف لم يفت مع هذا فى عضد السوريين ، بل كان حافزا لهم على النهوض لمقاومة خطر التدهور ، وذلك بمجاراة تمدن الحديث ، والأخذ بأسبابه ، والاستفادة من شروط النقل ، فراجت لذلك أنواع من الأنسجة ، أخصها ما يعرف بصايات الديما والشقق الحريرية والآلاجة والأغباني ، وبعثت بحثا جديدا الصنعة المعروفة بالظاهرى ، وهى صناعة النقش على الأواني النحاسية ؛ أدخلت إلى دمشق كرة أخرى سنة ١٨٦٦ ، ثم استفحل شأنها حتى بلغت قيمة ما صدرته دمشق منها سنة ١٩١٠ ستمائة ألف فرنك .

وتحسنت أيضا صناعة دبغ الجلود ولا سيما بحلب وبيروت ؛ وكذا صناعة الصابون ، وأكثرها فى نابلس وطرابلس ، فضلا عن إنشاء المعامل لحل الفياج خيطانا حريرية ، ومعظمها بلبنان وعن نشاط صناعة الصدفات فى بيت لحم والقدس وقيام معامل الرياش والمفروشات البيتية على النسق الحديث فى مدينة بيروت . وإلى هذا شاء بعض ذوى الهمم

أن يذهبوا إلى مدى أبعد في صدد منافسة الأجنبي ، فأنشئوا المعامل التي تغنيهم عن مصنوعات أوربة ، كمعمل الورق في بيروت ، ومعمل السكر بدمشق ، ولسكن تجربتهم هذه كان نصيبها الإخفاق ، لأنهم لم يحسبوا حساب عجز تركية عن حمايتهم لارتباطها بالامتيازات الأجنبية ، وكان إخفاقهم عبءاً لغيرهم ، ومشعباً للهمم . هذا ، وقد عثرنا في مجلة الجنان (١٨٧٠) على مقال أحصى به كاتبه عدد الصايات التي صدرت ذلك العام عن بلاد الشام ماعدا قرية دير القمر ببلبنان ، فبلغت نيفا وخمسمائة ألف صاية من الألاج والقطنى ، وجاء فى ذلك المقال أن معامل حل الفيالج ازدادت زيادة مطردة ، حتى بلغ عدد دواليبها وقتئذ نيفا وخمسمائة وألفى دولاب ، كان إنتاجها من خيوط الحرير سنة ١٨٦٨ ستين ألف أقة ، من النوع المعروف بالإفرنجى ، وعشرة آلاف أقة من العربى والإسكندراني . والمفهوم من ذلك المقال أن أول معمل فى لبنان لحل الفيالج قام سنة ١٨٤١ ، ثم تكاثرت هذه المعامل على مرّ السنين حتى بلغ عددها سنة ١٩١٢ مائة وتسعة وستين معملا ، أكثرها ببلبنان ، كانت تصدر نحو ٤٤٠ طنا من خيطان الحرير كل عام .

هذا ، وإن الجدول التالى الذى اقتبسناه من المؤلفات الاقتصادية ، يعطينا فكرة عامة عن تطور صناعة الأنسجة بسورية ، وهو يحصى عدد الأنوال فى كل بلدة خلال اثنتى عشرة سنة :

السنة	حلب	حمص	دمشق	حماة
١٨٩١	٥,٨٨٤	٧٠٠	٣,٠٠٠	٤,٠٠٠
١٩٠٢		٨,٠٠٠	٤,٥٠٠	١,١٠٠
١٩٠٩	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	١,٠٠٠
١٩١٢	٧,٦٥٠			
١٩١٣	١٨,٨١٠			

وكانت هذه الأنوال تعنى بصناعة الملس والديما والشقق الحريرية والآلاجة ، فضلا عن الزنانير والشراشف والعباءات والفوط والمناشف . وقد بلغت قيمة إنتاج حمص وحماة في سنة ١٨٩١ : اثني عشر مليون فرنك . أما المصان في سورية فكان يبلغ عددها قبل الحرب العالمية الأولى مائة مصبنة ، عدا مصان فلسطين ، وكانت تبلغ زنة منتوجاتها السنوية ثلاثة عشر ألف طن من الصابون .

وكانت المصنوعات السورية رائجة ليس في الأوساط المحلية فحسب ، بل في أنحاء المملكة العثمانية ومصر وشمال إفريقيا ، علاوة على رواج بعضها في أوربة وأمريكا ؛ فصايات الديما والشقق الحريرية والآلاجة والأغباني كانت تصدر إلى بغداد والأستانة ومصر ، وخيوط الحرير إلى فرنسا ، والمطرزات والمخرمات (تنائن) والمصدفات ، إلى أوربة وأمريكا ، ويقدر روبين Ruppin أن عشرة إلى خمسة عشر في المئة من الشب السورى كان يعتمد على الحرف والصنائع لتحصيل المعاش .

على أنه كان يقدر لصناعات بلاد الشام تقدم أوسع لو أن أوربة لم تخف لمبارزتها بسلاح جديد ، وهو تقليد المنسوجات السورية ، وخصوصا في النمسا وسويسرا ، وبيعها بأثمان أرخص ، اعتمادا على معاملها الآلية . هذا إلى أن الحرب العالمية الأولى أضرت أيضا بصناعات بلاد الشام ، وذلك بسبب نقص الأيدي العاملة ، واستحالة التصدير إلى الخارج ، وكان من تأثير تلك الحرب ، أن عدد الأنوال الذي كان يبلغ سنة ١٩٠٩ نحو ٢٥ ألف نول ، هبط إلى خمسة آلاف نول فقط سنة ١٩٢٠ .

ه — الصناعة في العراق :

مازال العراق منذ الأجيال القديمة مركزا صناعيا عاليا ، فقد كانت للكلدانيين والآشوريين والبابليين شهرة في الصناعات ، وخصوصا فنون

البناء والنقش والنسيج والخزف وصناعة الأدوات المعدنية ، وأدركت صناعة الرافدين عصرها الذهبي في عهد العباسيين ، ولكن كل شيء في العراق أخذ يتداعى من جراء التस्कبات التي حاقت بهذا القطر أواخر أيام هذه الدولة .

ومن أشهر الصناعات العراقية في عهد العرب : النسيج الموصل (موسلين) . ويقول المستر ستيفن لونكريك : « إنه لما غزا السلطان سليم الخيف الموصل ، كانت صناعة هذا النسيج تشارف الانقراض » .

وقد استمرت الصناعات تنحط في العراق تبعا لانحطاط هذا القطر خلال العهد العثماني ، حتى انحصرت في دائرة الضروريات . وأهمها الدباغة والصباغة والنسيج والبسط والشيلا والمشاخ والكفافي والمحازم وعمل النصول والسروج ، وصار العراق عيالا على غيره في لوازمه الأخرى ، وخصوصا أوربة . وكانت قوافل بغداد والموصل تهبط دمشق وحلب ، ناقلة إلى سورية التمور ومخاصيل فارس والهند وتناجها ، ثم تعود منها إلى بلاد الرافدين ، مثقلة بالآقمشة وسائر المصنوعات الأوربية والسورية .

ويستفاد من كتاب المستر لونكريك المشار إليه ، أنه كان للهولنديين في البصرة معمل بقي قائما حتى سنة ١٧٥٢ م ، وأن وكلاء شركة الهند الشرقية البريطانية زاروا أيضا هذا الثغر مرة ثانية ، في بداية العشرة الثالثة من القرن الثامن عشر ، وأنشؤا معملا لهم فيها ، غير أننا لم نستطع أن نعرف ما كان يصنعه هذان المعملان .

وشاء مدحت باشا إبان ولايته على بغداد ، في أواسط القرن الثامن عشر ، أن تشمل إصلاحاته الناحية الصناعية أيضا : فأنشأ مدرسة للصنائع في بغداد ، ولكنها في الواقع لم تكن إلا علاجا موضعيا ضيق الأثر ، حتى إنني لما زرت بغداد سنة ١٩٢١ ، لم أتمالك نفسي عن الإشارة في كتاب الفتة في ذلك الحين ، وسميته « الانتداب في العراق وسورية » ، إلى بقاء الصناعات في العراق

تتمرغ بانحطاط شديد حتى بعد مضي عشر سنين ونيف على جلاء العثمانيين عن ذلك القطر الشقيق .

و — الصناعة في جزيرة العرب :

أشار ابن خلدون في مقدمته إلى تراث قديم من الصناعات كان لا يزال حتى عصره موجودا في جزيرة العرب ، حيث قال : « وأما اليمن والبحرين وعمان والجزيرة وإن ملكها العرب ، إلا أنهم تداولوا ملكه آلافا من السنين في أهم كثيرين منهم ، واختطوا أمصاره ومدنه ، وبلغوا الغاية من الحضارة والترف ، مثل عاد وثمود والعمالة وحمير من بعدهم ، والتبابعة والأذواء ، فطال أمد الملك والحضارة ، واستحكمت صبغتها ، وتوفرت الصنائع ، ورسخت ، فلم تبل ببلى الدولة ، كما قدمناه ، فبقيت مستجدة حتى الآن ، واختصت بذلك الوطن ، كصناعة الوشي والقصب ، وما يستجد من حوك الثياب والحرير فيها . »

ومعلوم أن ابن خلدون كتب مقدمته في صدر السلطنة العثمانية ، ويستنتج من كلامه أن الصنائع في عصره كانت لا تزال راسخة في بعض أنحاء جزيرة العرب ، ولا سيما في اليمن ، ولم تبل ببلى الدولة ، وذلك بسبب رسوخ الحضارة أمدا طويلا في تلك الأمصار .

والواقع أن الصناعات الكمالية شرعت تضمحل تدريجيا على أثر اضمحلال العمران في تلك البلاد ؛ كما أن الصناعات الضرورية انحطت أيضا في مستواها ، ماعدا الحدادة والنجارة والبناء والحياكة والدباغة والبيطرة ؛ فإن فريقا من سكان الجزيرة العربية لا يزالون يتقنون الصباغة وصنع الأسلحة ، والمواعين المعدنية والخزفية ، كما يتقن فريق آخر عمل السفن والزوارق وصيد الأسماك وتجفيفها . وإلى هذا ، إن لسكان الأمصار التي يكثر فيها النخيل خبرة واسعة في صنع النبيذ والخل وعلف الماشية من

القمور والقوارب والمكاتب والأقفاص والكراسى والسرر من السعف « القضبان » والحبال والقفف والمراوح من الخوص « ورق النخل » . فضلا عن كل ذلك ، هناك صناعات لا تزال على شىء كثير من الازدهار ، كصناعات العباءات الفاخرة المزخرفة ، والأسلحة المفضضة ، وصناعة الغوص فى البحرين والكويت ، لالتقاط اللؤلؤ والمرجان واليسر .

ويظهر أن « صنعاء » قاعدة اليمين احتفظت بشىء كثير من تراثها القديم ، فى الناحية الصناعية . فقد اعتبرها أحد المؤرخين فى جيل سابق من مدن الشرق التى تصنع أفضل النسيج على اختلاف الأنواع ، قائلا : « إن حمص وإن لم تلحق بالإسكندرية فإنها تفوق صنعاء » .

وبقيت صنعاء مركز نشيطا لبعض الصناعات حتى الآن ؛ وليس ذلك بقوة الاستمرار لحسب ، بل لأن قيام الدولة المتوكلية أفضى - ولا سيما فى أيام جلالة الإمام يحيى حميد الدين الذى استرد استقلال اليمن - إلى إنشاء جملة من المعامل التى تحتاج إليها الدولة لتجهيز الجند . وخصوصا أن جلالته كان شديد الحرص على اجتناب العلاقات مع الدول الأوربية ، خوفا من مطامعها الاستعمارية ، فاعتمد على نفسه ، وعلى منتوجات بلاده . وإلى ذلك احتفظت صنعاء أيضا ، ومثلها بعض المدن اليمنية ، بصناعاتها القديمة ، وفى جملة هذه بعض الصناعات الكمالية ، وقد أهدى إلى سمو الأمير سيف الإسلام عبد الله ابن جلالة الملك يحيى ، ثلاثة أطباق مصنوعة باليد من أسلاك الفضة فى صنعاء ، تكاد المعامل الأجنبية ، على ما هو عليه من الكفاية والإبداع ، تعجز عن الإتيان بمثلها ؛ وهى دليل على أن الإبداع فى الصنائع وحسن الذوق ، لا يزالان راسخين فى بعض أنحاء الجزيرة رسوخا متوارثا ، برغم أن أساليب الصناعة وأدواتها فى التمدن الحديث ، تعمل على انتقاص كل إمكانيات القديم .

ولعل يهود اليمن الذين أخذوا على عاتقهم كل الحرف يأتون في الصف الأول بين صنّاع بلاد العرب .

ز — الصناعة في المغرب :

انتهى ابن خلدون في معرض كلامه عن باوِخ صناعات مصر حدها الكمال في عصره ، إلى القول « أن مثل هذه الصناعات لا توجد بالمغرب ، لأن عمران أمصاره لم يبلغ مستوى عمران مصر » . ولكنه أثنى في موضع آخر على تونس وصناعاتها ، منوها بما كان لها من الجدوى ، بالاتصال بوادي النيل ؛ كما أنه أشار في مكان آخر إلى احتفاظ القيروان ومراكش وقلعة ابن حماد « الجزائر » ببقايا من صناعاتها القديمة ، برغم أنها أصبحت في حكم الخراب .

ومع أن الصناعات هي رقيقة العمران ، فإن المغرب الذي شرع يتدهور منذ عصر ابن خلدون ، استطاع مع ذلك الاحتفاظ بشيء كثير منها . وكان ذلك نتيجة للقاح غريب ، أنعشه كما ينشئ المريض الدم المستعار إذ يصب في عروقه ، وقد يبعث في جسمه الحياة ، ولكنه لا يستأخر الأجل . وقد نوه أرتور بليسكرين بهذا اللقاح خلال بحثه عن عصر المراديين (١٥٧٤ — ١٧٠٥ م) حكام تونس ، حيث قال : « يخيّل إلى أن ثورات القصر لم يكن لها صدى عميق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، حتى آخر القرن السابع عشر ، لأن هجرة الأندلسيين ومسلمي أسبانيا سنة ١٦٠٩ م ، جعلت تونس والأمصار القريبة ، أهلة بعناصر جديدة بأن تحفظ التوازن ، فكانت تلك البلاد صناعية في ذكاء ، ومن أعمالها الشاشية والحرائر والدهانات والخزف . وكانت زراعية أيضا ، وعلى علم وأدب ، ولها الأثر العجيب الفعال » .

والواقع أن هذا الانتعاش الذي أصاب شمالي إفريقيا كان قصير

الأمم ، إذ لم تلبث تلك البلاد أن خضعت للسنة الاجتماعية العامة ، من حيث تدهور الحالة الصناعية ، تبعا لتدهور المجتمع في العمران .

ح مراكش :

كانت هذه المملكة قد نالت حظا وافرا من الصنائع المختلفة ، لاسيما النفيسة منها والثمينة ، وذلك لارتباطها بأسبانيا العربية ارتباطا وثيقا في السياسة والاجتماع . ولكن الخطر الأوربي الذي حاق بها ، بعد جلاء العرب عن الأندلس ، حملها على التضائل والعزلة ، وقد عثرنا على مقال في مجلة الجنان لسنة ١٨٧٦ أطرى فيه بعض الصناعات المراكشية التي كانت تعاصره ، وقال : « إن منسوجات كثيرة الأنواع تصنع بفاس من الحرير والكتان والأدم ، وإن أهالي مراكش اشتهروا بالحذق في صناعة الصباغة ، وامتازوا عن العالم بالدباغة . فهم يجعلون جلود الأسود بيضاء كالثلج ، وناعمة كالحرير . وأما البسط فأكثرها يصنع في الولايات الجنوبية . هذا ، وكانت مراكش قبل الحماية الفرنسية تكاد تكون مكتفية بصناعاتها الوطنية ، ولكن معاهدة الجزيرة الخضراء ، فرضت عليها نظاما اقتصاديا جعل أبوابها مفتوحة لمزاحمة الأجانب ، كما أنها غلت أيديها عن حماية مصنوعات الوطنية ومعاملتها . وهام أولاء تجارها ينتشرون في قواعد العالم الصناعية ، يبدلون ما ادخروه من الأموال في سبيل شراء المصنوعات وشحنها لبلادهم .

وقد اطلعنا على مقال نشر في مجلة الثريا التي تصدر بتونس ، وذلك في عددها الممتاز لسنة ١٩٠٣ ، تكلم فيه كاتبه عن الصناعات المغربية في الوقت الحاضر ، مشيرا إلى مصادرها ، وقال ماملا خصه :

« في أهم المدن المغربية مثل فاس ومراكش والرباط وسلا ومكناس ، توجد هيئات صناعية نشيطة جدا ، وكل طائفة من الصانعين والتجار

والعاملين ، قد انتظمت في نظام يرأسه أمين صناعة ، وجملة الصناعات هي تحت رعاية مختسب^(١) .

وأصل هذه الصناعات إما أنه مغربي بالأصالة ، أو أندلسي قد نزح إلى المغرب من عهد المرابطين والموحدين ، وخصوصا بعد سقوط غرناطة وهجرة الموريكو . ولم تؤثر الصناعة الشرقية التركية الآتية من الجزائر في الصناعة المغربية إلا تأثيرا قليلا . وأهم الصناعات هي النجارة ونقش الخشب ودهنه والحديد المصنوع ، والنحاس المنقوش والمصوغ المتأثر بالمصوغ الغرناطي إلى أبعد الغايات . ويوجد بفاس فن طلي الخزف والفخار المنقول عن صناعة مالقة . وقد ورثت مدينة فاس ومدينة آسفي تراث الخزف الأندلسي ، فأمثلة الخزف الفاسي منقولة عن أمثلة بطرنة بالأندلس ، وأهل فاس يصنعون خزفا كثيرا بألوان ، شبيها بخزف بطرنة ، وخصوصا إشبيلية ، وخزفا أزرق التلوين شبيها بخزف طليطبة .

ومما لا ريب فيه أن فخار الخزف الأخضر الصيني والشرقي قد كان له أثره في الفخار الفاسي بواسطة القيروان « تونس » التي كانت ألف الوصل بين الشرق والغرب . وقد اقتصر المزوقون على تقليد الأمثلة التي تركها الخطاطون والمصورون في القرن الثامن والقرن التاسع . وإذا درست التجليد المغربي ، رأيت أنه متأثر بالتجليد الأندلسي ، ولا تزال فيه بعض آثار تفيد القيرواني ، وهو يميل الآن إلى تقليد التجليد السوري والمصري .

أما الأنسجة الحريرية التي اشتهرت بها فاس وتطوان ، فهي مثل حريريات مدينة تونس ، مقتبسة من الأنسجة الأندلسية .

وقد شبهوا التطريز المغربي بتطريز البلقان وتركية وسورية . ويظن أن الجوارى المجلوبات إلى المغرب ، وغالبهن من البلقان والقوقاس ، قد أدخلن هذا النوع من التوشية والتطريز إلى الديار المغربية .

وليس ثمة مانع أن تكون صناعة التطريز أتت إلى الأندلس بواسطة الجوارى ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى المغرب .

ط - الجزائر :

وأما الجزائر التي سقطت قبل غيرها في شبكة الاستعمار ، فقد وصف صناعاتها الشيخ محمد بيرم أواخر القرن التاسع عشر بقوله : « إنها على نحو ما بتونس من الانحطاط في الدرجة ، لا في الكمية ولا في الكيفية ، إلا بعض أنواع البرنس ، فلهم فيه مزيد إتيان ، كالمسمى بالعباسي » .

على أن جماعة الرأسماليين الاستعماريين في الجزائر وإن صرفت جهودها للزراعة والتعدين ، إلا أن بعضهم عني مع ذلك ببعض المصنوعات ، على قدر ماتسمح به نظم تلك البلاد في حماية صنائعها المحلية من سيل السلع الفرنسية الجارف .

ي - تونس :

ومنيت الصنائع النفيسة في تونس باضمحلال منذ أوائل القرن الثامن عشر ؛ أما ما بقي من الصناعات المختلفة ، فهو لا يتعدى ما كانت الحاجة ماسة إليه ، ومع ذلك فقد انحط تبعاً لانحطاط العمران .

وكانت أهم مصنوعاتنا : الشاشية والبلغة « نوع من الأحذية » والعطور ، فضلاً عن الأنسجة ، على اختلاف أنواعها ، وعن الصناعات الزيتية . ويقول الشيخ محمد بيرم التونسي المتوفى سنة ١٨٨٩ : « إن صناعة الشاشية كانت أعمال أكثر الحاضرة ، ومنذ صنعت بأوربة رخصت ، فبقي من حوانيتها نحو ثلاثين ، بعد أن كانت تبلغ نحو الألف .

ومرد ذلك إلى المنافسة الشديدة التي اصطدمت بها تونس وغير تونس من قبل صناعات أوربة ، فضلاً عن الاحتلال الفرنسي الذي يرمي

إلى إضعاف كل صناعة في الأوساط الصناعية التونسية ، ليفسح مجال الرواج لمنتجات بلاده .

وقد سلك الاحتلال في هذا الصدد مسلكا جريئا من شأنه تسهيل تصدير المواد التونسية الأغفال إلى فرنسا بأبخس الأثمان ، لتعود إلى تونس بضائع قادرة على اكتساح الأوساط الصناعية ، وذلك بحماية قوانين وضعتها السلطة لهذه الغاية .

أما ما قام في تونس نفسها من المعامل خلال هذا العهد ، فقد قام على أكتاف الفرنسيين ، وبرءوس الأموال الفرنسية ، مما جعل أهل البلاد عيالا على الأجانب في الداخل والخارج .

وهذا ما حدث أيضا في ناحية المعادن ، والثروة المعدنية في تونس أعظم من ثروة الصناعة ، فإن السلطة الفرنسية سلبت مناجم الفسفات والحديد والرصاص والزنك والمنغنيز والنحاس والبروم والبوليتاس ، إلى شركات فرنسية ، وتقاضت خزانة تونس نظير ذلك أجورا ، ولكنها كانت في الواقع أجورا رمزية جد زهيدة ، وفوق ذلك حملت السلطة هذه الخزانة أثقال منح ومساعدات كانت تمنحها هذه الشركات باسم التشجيع والتنشيط ؛ فكان الغنم بذلك للفرنسيين ، والغرم على أهل البلاد .

ك — ليبيا :

وأتيح لولاية طرابلس الغرب في عهد العثمانيين أن تزدهر أيام آل القرمنلي ، في كل شيء ولا سيما الصنائع ، ثم لما أودى بها الدهر ، لم يبق من هذه الصنائع إلا ما كان في حكم الضروري ، ثم قضى الاستعمار الإيطالي على هذا أيضا ، إذ أصبحت ليبيا سوقا لإيطاليا في الضروريات وغير الضروريات .